



قضية حمزة: سياق الأزمة الملكية الأردنية وتداعياتها

بواسطة غيث العمري, روبرت ساتلوف

أبريل
متوفر أيضًا باللغات:
English

عن المؤلفين



[غيث العمري](#)

غيث العمري هو زميل أقدم في معهد واشنطن



[روبرت ساتلوف](#)

روبرت ساتلوف هو المدير التنفيذي لمعهد واشنطن منذ عام 1993. ونظراً لكونه خبيراً في السياسات العربية والإسلامية بالإضافة إلى سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط فقد كان للدكتور ساتلوف العديد من الكتابات والخطابات حول عملية السلام العربي الإسرائيلي والتحديات التي يواجهها المسلمون في المنطقة والحاجة إلى دبلوماسية عامة تتميز بالجرأة والابتكار بالنسبة للعرب والمسلمين



تحليل موجز

يبدو أن الأزمة في الأردن قد انتهت في الوقت الحالي لكن الخلاف العلني المذهل في صفوف العائلة الهاشمية هو بمثابة تذكير بأن استقرار الأردن يحتاج إلى رعاية وليس شيئاً يجب أن يعتبره أصدقاء واشنطن أو عقان في المنطقة أمراً مفروغاً منه

الأنباء التي جاءت من عقان - حيث تعهد ولي العهد السابق حمزة بن حسين في نهاية المطاف بالولاء لأخيه غير الشقيق الملك عبدالله الثاني بعد وضع الأمير في مركز شائعات عن [احتمال حدوث] انقلاب واعتقال مسؤولين كبار سابقين آخرين - تشكل أمراً غير مألوف للغاية في هذه المملكة الشرق الأوسطية المعروفة بهدونها والتي تقترب في غضون أسابيع قليلة من الذكرى المئوية لتأسيسها وفي حين أنه من غير المرجح أن تظهر الصورة الكاملة قريباً إذا ظهرت بالفعل فإن هذه التطورات تركز الانتباه على الوضع الداخلي في الأردن وتسلب الضوء على الحاجة إلى تعزيز الاستقرار لدى حليف رئيسي للولايات المتحدة بعد فترة من عدم الاهتمام النسبي من قبل واشنطن

المواجهة الملكية المحتملة وسط الاضطرابات الاجتماعية

تختلف الإجراءات الأمنية الظاهرة التي اتخذت ضد الأمير حمزة اختلافاً حاداً عن الوسائل المعتادة التي تتعامل بها المملكة مع شؤونها الداخلية وتشمل هذه الإجراءات تجريد من حراسه الأمنيين وتقييد حركته ووصوله إلى خطوط الاتصال والإنترنت وتظهر أحياناً أخبار

التوترات داخل العائلة الهاشمية المالكة لكن غالباً ما يتم حلها بسرعة وبهدوء بعيداً عن أعين الجمهور

على سبيل المثال في عام 2017 أعفى الملك عبدالله اثنين من إخوته- أخيه الشقيق فيصل وأخيه غير الشقيق هاشم - من مناصبهما القيادية العسكرية مما أثار شائعات عن وجود خلاف داخل الأسرة ومع ذلك امتثل كلا الأميرين للإعفاء مما أدى إلى القضاء على المزيد من الشائعات. وكانت قد وقعت حادثة مماثلة في عام 1999 حين أعاد الملك حسين تغيير تراتبية الخلافة قبل أسابيع قليلة من وفاته من مرض السرطان فاستبدل شقيقه حسن الذي كان ولياً للعهد منذ عام 1965 بابنه البكر عبدالله الذي كان حينذاك ضابطاً عسكرياً وعلى الرغم من الصدمة والضربة الشخصية القوية اللتين تلقاهما الأمير حسن إلا أنه لم يحتج على ذلك التغيير وعبر دائماً عن دعمه العلني لابن أخيه كعاهل الأردن وفي الواقع يحتاج المرء إلى العودة إلى الأيام المتوترة التي أعقبت اغتيال مؤسس المملكة عبدالله الأول عام 1951 ليجد أي سابقة للأمراء الأردنيين الذين يعلنون عن نزاعاتهم علناً - وحتى في ذلك الحين لم يكن هناك حديث عن التخطيط لانقلاب

والأمير حمزة هو الأخ غير الشقيق للعاهل الأردني الحالي والإبن الأكبر من زواج الملك حسين من زوجته الرابعة الملكة نور وعند اعتلاء عبدالله الثاني العرش عام 1999 قام بتعيين حمزة ولياً للعهد بناءً على رغبة والدهما المحتضر وقيل أن الملك حسين كان متعلقاً كثيراً بحمزة الذي اشتهر بالقوى والتواضع والتواصل مع قبائل الأردن ولكن بعد خمس سنوات نزع عبدالله هذا اللقب عن حمزة ومنحه لابنه الأكبر حسين - وهذا ليس بالأمر غير المألوف بالنظر إلى أن الملك الراحل حسين عيّن ثلاثة ولاة للعهد خلال فترة حكمه ولم يعترض حمزة علناً على القرار في ذلك الوقت لكنه وضع نفسه لاحقاً كشخصية متعاطفة وصورة رمزية للإصلاح بين الأردنيين المستأئين من الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد وخاصة العناصر القبلية الساخطة.

وفي البداية سعى المسؤولون إلى التقليل من أهمية التصرفات الأخيرة للأمير حمزة التي بدت من بعيد كأنها تقع في مكان ما داخل المنطقة الرمادية بين الانتقادات العلنية والخطوات العملية لتنفيذ انقلاب لكن هذا الوضع تغير حين أصدر رسالتين مصوّرتين في 3 نيسان/أبريل إحداهما باللغة العربية والأخرى بالإنجليزية ووصفت مقاطع الفيديو هذه القيود التي فرضها رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأردنية على تحركاته واتصالاته وتم انتقد الفساد وسوء الإدارة في المملكة حيث ادّعى أنها استمرت فترة دامت "بين خمسة عشر وعشرين عاماً" - أي طوال فترة حكم الملك عبدالله وقرار عزله من منصب ولي العهد وفي أعقاب هاتين الرسالتين تبنت الحكومة الأردنية لهجة أكثر صرامة تجاه حمزة حيث اتهمه وزير الخارجية أيمن الصفدي خلال مؤتمر صحفي عقده في 4 نيسان/أبريل بـ "تصرّفات ... تستهدف الأمن والاستقرار في البلاد". ثم زاد الأمير حمزة بعد ذلك من حدة التصعيد بتعهده علناً بأنه "لن يمثل" لأوامر [الجيش] بعدم التواصل مع العالم الخارجي.

ولتجنب أي صدام مباشر قد يشوّه صورة النظام الملكي عرض العاهل الأردني على حمزة سبيلاً بديلاً للمصالحة وفقاً للتقليد البدوي المعروف بالصلحة وعهد إلى عمه حسن الذي يحظى باحترام كبير بتولي المناقشات الحساسة وأسفرت هذه المساعي عن عقد اجتماع بين كبار الأمراء في منزل حسن حيث وقّع حمزة على رسالة استثنائية تعهد فيها بالولاء لعبدالله وولي العهد الحالي حسين جاء فيها: "في ضوء تطورات اليومين الماضيين فإنني أضع نفسي بين يدي جلالة الملك". ويبدو أن هذا التنازل يشير إلى انتهاء الحلقة الراهنة [من الخلافات بين الجانبين] على الرغم من أنه من غير المحتمل أن تكون الفصل الأخير من الصراع بين الأخوة غير الأشقاء. ومع أن المواجهة غير مستبعدة في النهاية فحتى هذه ستتتهي على الأرجح برحيل حمزة عن البلاد بدلاً من سجنه وتحويله إلى شهيد للمعارضة.

وُعلن المسؤولون أيضاً عن اعتقال باسم عوض الله وحسن بن زيد مع "ستة عشر إلى ثمانية عشر" شخصاً آخر معظمهم من مساعدي حمزة ورجال الأمن وعوض الله الوزير السابق والرئيس الأسبق للديوان الملكي هو شخصية مثيرة للجدل واسمه مرتبط بالفساد في ذهن الكثير من الأردنيين ويتمتع هو وبن زيد- ابن حفيد الملك عبدالله الأول وحفيد رئيس وزراء سابق - بعلاقات واسعة في المنطقة وعملا في أوقات مختلفة كمبعوثين خاصين للملك الحالي إلى السعودية وأدت هذه الروابط إلى جانب التأكيدات الرسمية المتكررة حول الاتصالات مع "جهات خارجية" إلى إثارة شائعات بأن دولاً أخرى في المنطقة قد تكون متورطة في الأزمة

وتأتي هذه الأحداث وسط أجواء متوترة تعيشها المملكة على الساحة المحلية فوباء "كوفيد-19" ينتشر بكثرة في البلاد حيث بلغت عدد الإصابات 633,000 وعدد الوفيات 7,201 حالة [حتى بداية هذا الأسبوع] في بلد يبلغ عدد سكانه 10 ملايين نسمة لتصبح بذلك نجاحات الحكومة الأولية في احتواء الوباء مجرد ذكرى بعيدة وقد تضرر الاقتصاد الأردني الذي يعاني بالفعل بشدة من الوباء حيث سُجّلت معدلات بطالة قياسية في نهاية عام 2020 كما أن معدلات الفقر ازدادت بنسبة 39 في المائة خلال العام الماضي أما الثقة في المؤسسات العامة - مع استثناءات ملحوظة للنظام الملكي والقطاع العسكري/الأمني - فهي متدنية جداً بسبب التصورات المنتشرة حول عدم الكفاءة والفساد وتفاقت هذه النظرة بسبب سلسلة حوادث مأساوية تُعزى إلى التقصير في أداء الواجب العام خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد وفاة العديد من مرضى "كوفيد-19" في مستشفى حكومي جديد في الشهر الماضي بسبب عدم توّفر الأكسجين. وفي حين لم تحظ دعوات التظاهر خلال الأسابيع القليلة الماضية بمشاركة واسعة - ويعود ذلك إلى حدّ كبير إلى

الإجراءات الأمنية الوقائية - إلا أنها أثارت مخاوف من تأجج الاستياء الشعبي تحت السطح وطوال هذا الوقت كان يُنظر إلى حمزة على أنه قد وضع نفسه بصورة المتعاطف مع هذه المخاوف وكنقيض للعاهل الأردني

التداعيات المحلية والإقليمية

على الرغم من أنه من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات قاطعة إلا أن بعض الأنماط المألوفة قد بدأت بالظهور فعادة ما تميل التهديدات المحلية الخطيرة في المملكة إلى إنتاج ديناميكية "التجمع حول الراية". وعلى غرار التفجيرات التي قام بها تنظيم «القاعدة» [الثلاث] فنادق في عمان عام 2005 والهجمات الأخيرة لتنظيم «الدولة الإسلامية» ضد الأردنيين يتم استخدام قضية حمزة لإحداث تناقض حاد بين حقيقتين هما: الظروف الأقل مثالية بل المستقرة التي تُمَيَّر حالياً الحياة في المملكة والفوضى التي ميَّرت البلدان المجاورة منذ "الربيع العربي". كما أن الرسائل الرسمية قد سلَّطت الضوء على صلات حمزة المزعومة مع المعارضين الأردنيين في الخارج وكثير منهم فقدوا مصداقيتهم علانية

وتشير الأدلة السردية إلى أن هذه الرسائل تلقى صدى لدى نسبة كبيرة من الشعب وبالفعل لم تُعرب أي شخصية عامة بارزة تقريباً عن دعمها علناً لحمزة باستثناء والدته وعلى الرغم من أن هذا الموقف قد كشف عن عداوة هاشمية تتأجج منذ زمن بعيد إلا أن الأمر قد ينتهي بتخفيف الضغط المحلي على البلاط الملكي على المدى القريب من خلال تحويل الانتباه بعيداً عن "كوفيد-19" وغيره من التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

ومع ذلك تبقى مصادر الاستياء الكامنة التي استغلها حمزة حقيقية وستعود الظهور حتماً مرة أخرى في المستقبل إذا لم تعالجها عقان وتشمل هذه قضايا طارئة مثل الوباء العالمي فضلاً عن القضايا الأكثر هيكلية مثل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وإصلاحات الحوكمة الأوسع نطاقاً وكما حدث في الماضي من المرجح أن تشهد التداعيات المباشرة لقضية حمزة تعزيز قطاع الأمن على حساب الإصلاح كما يتضح من الدور المركزي الذي لعبه رئيس الأركان العامة اللواء يوسف الحنيطي في عزل الأمير. ومن الممكن أيضاً أن يُبطل هذا الوضع تأثير الرسالة التي وجهها العاهل الأردني في 17 شباط/فبراير وحظيت بتغطية إعلامية كثيفة إلى رئيس دائرة المخابرات العامة بشأن تقليص دور هذه المؤسسة النافذة في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية وحتى قبل اندلاع الأزمة في بداية هذا الأسبوع كانت الحكومة الأردنية قد أغلقت أساساً منصة الدردشة الشعبية "كلوب هاوس" لمنع الانتقادات غير المرغوب فيها عبر الإنترنت

وعلى الصعيد الخارجي غالباً ما شكى المسؤولون الأردنيون من أن الدول المجاورة وواشنطن تعتبر الأردن من المسلمات وتحوّل هذا الشعور إلى خوف في عهد إدارة ترامب التي حافظت على مساعدات كبيرة للمملكة لكن كان يُنظر إليها على أنها غير مهتمة بآراء عقان بشأن السياسات في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ويبدو أن أحداث بداية هذا الأسبوع قد ذكّرت العديد من العواصم بأن التطورات المحلية في الأردن يمكن أن تلعب دوراً مركزياً في الأمن في المنطقة وعبرت السعودية بسرعة عن دعمها للعاهل الأردني والتزامها باستقرار المملكة وتبعته دول عربية أخرى وبالمثل وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس الملك عبدالله بأنه "شريك رئيسي" يتمتع "بالدعم الكامل" من إدارة بايدن وإذا كان الماضي أي دليل فسيكون هذا الدعم السياسي مقدمة لدعم مالي متجدد وحتى موشع من قبل أصدقاء الأردن وخاصة في منطقة الخليج - التي هي شريان حياة رئيسي محتمل وسط الركود المستحث الناجم عن وباء "كوفيد-19" في البلاد.

وفي هذا السياق يجب على عقان التعامل بحذر مع اتهاماتها التي لا أساس لها حتى الآن بشأن ضلوع جهات خارجية مهقمة بالمؤامرة المزعومة فمن بين البلدان التي تم تناقل أسمائها- السعودية والإمارات وإسرائيل - ليست هناك مصلحة لأي دولة منها في زعزعة استقرار الأردن ولا يمكن أن تكون أي منها قد اعتقدت أن مؤامرة رديئة قائمة على أمير ساخط وحفنة من مساعديه ربما تستطيع الإطاحة بعبدالله المحض وإذا أوصلت الادعاءات المحددة بشأن عوض الله وبين زيد إلى أدلة دامغة على تواطؤ مسؤولين سعوديين في مثل هذه المؤامرة سيكون هذا الأمر مضرراً لعلاقات الولايات المتحدة مع الرياض ومع ذلك فمع انعدام مثل هذا الدليل من الضروري أن يتجنب الأردن تحويل علاقة متقلّبة بين العائلة المالكة السعودية ونظيرتها الهاشمية إلى ضربة دبلوماسية كاملة لا سيما بالنظر إلى الدعم المالي والسياسي الحاسم الذي تقدمه الرياض لجارتها الأفقر بكثير

التداعيات على السياسة الأمريكية

لطالما كان استقرار الأردن أداة قيمة لتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة بدءاً من توسيع السلام العربي-الإسرائيلي وإلى مواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية». ولذلك على المدى القريب يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في التعبير عن دعمها الحازم للأردن وحث حلفائها - الدول العربية وإسرائيل وغيرها - على التعبير بشكل ملموس عن هذا الدعم إن قيام مكالمة هاتفية بين الرئيس بايدن والملك عبدالله ستبعث رسالة قوية لتحقيق هذه الغاية. يجب على واشنطن أن تعمل أيضاً مع عقان على التحقق من أي أبعاد خارجية جوهرية للأزمة فإما توضح تلك الأبعاد أو تقضي على شائعات قد تكون ضارة وفي هذا الصدد يمكن لمدير "وكالة المخابرات المركزية"

الأمريكية وويليام بيرنز - الذي كان السفير الأمريكي السابق في الأردن - ان يلعب دورا مفيدا.

وفي الوقت الحالي يجب أن تتمثل الأولوية في مساعدة عقان على تخطي هذه الحادثة بما يضمن الاستقرار ولكن بالتوازي مع هذا الجهد- وحتى أكثر من ذلك - فبمجرد انحسار القلق الأولي بشأن قضية حمزة - يتعين على واشنطن إشراك عقان بصورة غير علنية في تسريع سعيها للإصلاحات الاقتصادية والسياسية وإصلاحات الحوكمة مع الحفاظ على وتيرة تدريجية وسهلة القبول للتغييرات الجوهرية ووفقاً لبعض التقارير نقلت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين مثل هذه النصيحة في محادثة أجرتها مع وزير المالية الأردني محمد العسعس في 1 نيسان/أبريل ينبغي على المسؤولين الأمريكيين الآخرين فعل الشيء نفسه إن الاهتمام وحده على مستوى رفيع من واشنطن والدعم المناسب من الأصدقاء الآخرين يمنحان عمان فرصة لإجراء إصلاحات ضرورية أعمق لحماية المملكة من تكرر نوبات عدم الاستقرار والتي يمكن أن تؤثر سلباً وبمرور الوقت على المصالح الأمريكية في جميع أنحاء المنطقة.

غيث العمري هو زميل أقدم في معهد واشنطن ومحاضر سابق في القانون الدولي في الأردن روبرت ساتلوف هو المدير التنفيذي للمعهد ومؤلف كتابين عن السياسة الأردنية والتاريخ ❖



عرض / طباعة ملف "بي دي إف"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي

SHARE THIS



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



TO TOP

موصى به



تحليل موجز

تعظيم الميليشيا لاسماعيل قانلي: من أجل تعزيز النفوذ أو تغطية الإحراج

بنابر

حمدي مالك,
مايكل نايتس



BRIEF ANALYSIS

Growing Pains: The Promise and Reality of Biden’s Middle East Policy

//

Leonardo Jacopo Maria Mazzucco ,
Kristian Alexander



ARTICLES & TESTIMONY

A Needed Warning for Yemen’s Rebels—and for Our Allies and Enemies Alike

//

Dennis Ross

TOPICS

الخليج وسياسة الطاقة

الديمقراطية والإصلاح

السياسة العربية والإسلامية

المناطق والبلدان

الأردن

دول الخليج العربي

ابق على اطلاع

سجّل لتلقي الاشعارات بالبريد الإلكتروني



THE WASHINGTON INSTITUTE
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111

Washington D.C. 20036

Tel: 202-452-0650

Fax: 202-223-5364

[الاتصال بالمعهد](#)

[غرفة الصحافة](#)

[Subscribe](#)

معهد واشنطن يسعى إلى تعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والنهوض بالسياسات التي تؤمنها

المعهد هو منظمة 501(c)3 جميع التبرعات معفاة من الضرائب

[إدعم المعهد](#) /

[حول معهد واشنطن](#)



© 2022 جميع الحقوق محفوظة

[توظيف](#) /

[نهج الخصوصية](#) /

[الحقوق والأذونات](#)